مجلة المنتقى

للدراسات والأبحاث وإحياء التراث

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية

تصدر عن مركز مناهل للدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالمغرب

ملف العدد:

تاريخ العلوم الإسلامية

ودور علماء الغرب الإسلامي في تطويرها

العدد الثاني: دجنبر 2024م

ISSN: 3009-5689

من مواضيع العدد:

- علم الحديث: مسارات النشأة وإشكالات التطور
- تاريخ نشأة علم الفقه الإسلامي وتطوره عند الحجوي الثعالبي
- دور الرحلات العلمية لعلماء مدينة فاس في تطور العلوم الفقهية بها خلال العصر الوسيط
- جهود علماء الغرب الإسلامي في تطوير الدرس المقاصدي وربطه بالأصول: تنظيرا وتنزيلا
- التعليل المصلحي عند نوازلي الغرب الإسلامي: نماذج من فتاوى المعاملات المالية
- مدخل التربية على القيم في المشروع الإصلاحي للتعليم عند محمد الطاهر بن عاشور

مجلة المنتقى للدراسات والأبحاث وإحياء التراث

العدد الثاني: دجنبر 2024م

مجلّة المنتقى

للدّراسات والأبحاث وإحياء التراث

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية

تصدر عن مركز مناهل للدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالمغرب

ملف العدد:

العلوم الإسلامية

ودور علماء الغرب الإسلامي في تطويرها

العدد الثاني: جمادى الآخرة 1446هـ

دجنبر 2024م

المدير المسؤول

د. حمزة بوعلالة

رئيس التحرير

د. محمد ابجطيط

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر وللمجلة

مجلة المنتقى للدراسات والأبحاث وإحياء التراث، مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية، تصدر عن مركز مناهل للدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالمغرب

الرقم الدولي: (ISSN) 3009-5689

رقم الإيداع القانوني: 2024 PE0033

رقم الصحافة: 2023/03م

البريد الإلكتروني: almontaka.manahil@gmail.com

الهاتف: 00212 602-690240

تنسيق وتصفيف: د. محمد ابجطيط

تصميم الغلاف: ذ. أيوب أحمين

المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط

الهاتف: 0537299490

ملحوظة: لا تعبر المادة الواردة في المجلة إلا عن آراء أصحابها، لذا تبقى مسؤولية الكاتب قائمة متى خالفت القوانين الجاري بها العمل.

الهيئة العلمية والاستشارية

د. أحمد خرطة
جامعة محمد الأول
المغرب

د. رشيد كهوس
جامعة عبد الملك السعدي
المغرب

د. فريد أمعضشو
مركز تكوين المفتشين
الرباط، المغرب

د. عبد القادر أحنوت
جامعة محمد الأول
المغرب

د. مصطفى أزرياح
جامعة ابن طفيل
المغرب

د. التجاني بولعوالي
كلية اللاهوت والدراسات الدينية
جامعة لوفان-بلجيكا

دة. لطيفة الحبيبي شامخ
جامعة الزيتونة
تونس

د. عبد السلام الرحيوي
جامعة الحسن الثاني
المغرب

د. كريم الطيبي
جامعة محمد الأول
المغرب

د. نور الدين قراط
جامعة محمد الأول
المغرب

د.ة لطيفة أحادوش
جامعة محمد الأول
المغرب

دة. جميلة زيان
جامعة سيدي محمد بن
عبد الله، المغرب

د. الميلود كعواس
جامعة محمد الأول
المغرب

د. الزبير درغازي
جامعة عبد الملك السعدي
المغرب

د. نجيب العماري
جامعة محمد الأول
المغرب

د. عبد الحميد الراقي
جامعة محمد بن زايد للعلوم
الإنسانية، أبو ظبي

د ماجد عبد العزيز الخواجا
الجامعة الأردنية
الأردن

د. **خالد ابراهيم مسلم الألوسي**
كلية العلوم الاسلامية
العراق

د. توفيق الغلبزوري
جامعة عبد الملك السعدي
المغرب

د. محمد خروبات
جامعة القاضي عياض
المغرب

د. عبد اللطيف تلوان
جامعة محمد الأول
المغرب

د. محمد بنعياد
جامعة محمد الأول
المغرب

د. حميد العساتي
جامعة محمد الأول
المغرب

د. زياد رواشدة
كلية الإلهيات
تركيا

د. عبد المنعم أكريكر
جامعة الحسن الثاني
المغرب

د. محمد علي الدراوي
المركز الجهوي لجهة الشرق
المغرب

د. محمد بلهادي
المركز الجهوي لجهة الشرق
المغرب

شروط النشر وضوابطه

- أن يكون البحث جديدا مبتكرا، خاضعا لمناهج البحث العلمي الأكاديمي المتعارف عليها، وأن لا يكون منشورا من قبل؛
- أن يكون سليماً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية؛ مع التزام الموضوعية والمنهجية في عرض الأفكار، وعدم التحيز أو التعصب؛
- أن يقدم الباحث بحثه بمقدمة تشتمل على أهمية الموضوع، وأهدافه، وإشكاليته، والدراسات السابقة فيه، مع تحديد المنهج، والخطة المتبعة في معالجته؛
- يُقَسّم البحث وجوباً إلى مباحث، ومطالب، وفروع... ويختم بخاتمة يجلي فيها الباحث نتائج البحث وتوصياته.
- يجب أن تتراوح المادة العلمية المرسلة ما بين 15 و25 صفحة، بما في ذلك الهوامش والمصادر والمراجع؛
- يكتب البحث بخط Sakkal Majalla الخط 16، والهامش 12، وتباعد الأسطر 1,5 مع هوامش عادية 2,5 cm؛
- يراعى في التوثيق ذكر: اسم الكاتب، عنوان الكتاب، المحقق، دار النشر، رقم الطبعة، السنة، رقم الجزء، والصفحة. ولا يعاد تسجيل المعلومات كلها، بعد ذلك، بل يكتفى فقط بذكر: الكتاب، والجزء والصفحة؛
- تكتب الآيات القرآنية بالخط البارز Sakkal Majalla، وتوضع بين قوسين مزهرين، وتوثق في المتن.
- ترتيب لائحة المصادر والمراجع ترتيبا ألفبائيا؛
- أن يرفق البحث بملخص يجلي فكرة الموضوع المقترح وأهميته، مع تضمينه إشكالية البحث والمنهج المعتمد، وأهم محاوره. على أن لا يزيد عدد كلماته على 500 كلمة.
- يرفق البحث بموجز سيرة ذاتية للباحث، تتضمن صفته العلمية، وأهم اصداراته ومشاركاته، وذلك في صفحة واحدة؛
- ترسل البحوث والدراسات بصيغتي word و pdf إلى البريد الالكتروني للمجلة: almontaka.manahil@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

يسر هيئة التحرير **بمجلة المنتقى للدراسات والأبحاث وإحياء التراث** أن تقدم عددها الثاني بين يدي جمهورها من القراء والباحثين، وقد اختارت له موضوع: «**العلوم الإسلامية ودورعلماء الغرب الإسلامي في تطويرها**»؛ ذلك لما للدراسات التاريخية للعلوم من أهمية بالغة في التصور الإبستيمولوجي لهذه العلوم، وتصورها تصورا صحيحاً؛ من حيث النشأة والتطور والازدهار... بل حتى على مستوى الأفول أو الشيخوخة والانكماش، وما يستلزم ذلك من استنهاض الهمم وتدارك الخلل.

وقد جمع العدد بين دفتيه جملة من الموضوعات التي لها علاقة بملف العدد، إضافة إلى دراسات أخرى في موضوعات مختلفة؛ من الاجتهاد والتجديد، (وما ارتبط بهما من المنطلقات، والأعلام، والقضايا، والمؤسسات...) وعلوم القرآن، واللغة.

فقد انطلق البحث الأول "علم الحديث مسارات النشأة، وإشكالات التطور" من رصد الإشكالات والعوائق الإبستمولوجية التي أسهمت في بروز علم الحديث النبوي الشريف، المتمثلة أساسا في **الإشكال التوثيقي** لهذا العلم الشريف، الذي مر بمراحل وإشكالات مختلفة، أدت إلى تشكل مصطلحاته، وارتقاء مباحثه في سلم النضج والاكتمال.

ثم انتقل البحث الثاني والثالث إلى حاضرة من حواضر الغرب الإسلامي التي هي مدينة فاس، لإبراز الدرور الريادي الذي أداه علماؤها سواء في الاهتمام بالعلوم الفقهية تدريسا وتأليفا، أو في رصد تطور العلوم ونشأتها، والأسس العلمية والمنهجية التي رسموها وساروا عليها في هذا العلم، ويعد الحجوي الثعالبي (تـ 1376هـ) أنموذج هذا الفن الذي احتفى به البحث الثالث أيما احتفاء.

وقد استمرت الدراستان اللاحقتان - في موضوع العدد- برصد جهود علماء الغرب الإسلامي في تطوير الدرس المقاصدي على مستوى الربط بينه وبين الأصول، وتجسير الهوة بينهما في الاجتهاد؛ تنظيرا وتطبيقا، واستحضار جملة من النوازل الفقهية التي عالجها علماء الغرب الإسلامي بهذا المنهج الاجتهادي الأصيل.

هذا قبل الانتهاء إلى دراسة موضوع جدير بالعناية والاهتمام؛ الذي هو "مدخل التربية

على القيم" لدى عَلم من أَعلام علماء الغرب الإسلامي، وهو: محمد الطاهر بن عاشور من خلال كتابه "أليس الصبح بقريب". الذي تتبع فيه أطوار التعليم في الأمة العربية قبل الإسلام وبعده، قبل أن يصل إلى الفصل الأخير من الكتاب، الذي قدم فيه مقترحاته، للمناهج التعليمية وبرامجه لإصلاح التعليم بجامعة الزيتونة.

وإذا كان الموضوع المقترح في هذا العدد قد نال حظه -بفضل الله وتوفيقه-من الدراسات والأبحاث، التي كشفت عن بعض معالمه وقضاياه، فإنه قد تَحَلّى أيضا بموضوعات لها من الأهمية البالغة بمكان في مجالات وتخصصات مختلفة، كما أسلفنا.

إذ استمر الحديث في هذه الدراسات والأبحاث عن قضية القيم الأخلاقية في القرآن الكريم وأثرها في إصلاح الفرد والمجتمع؛ من خلال نظرات في موضوع القيم في القرآن الكريم وفي تفسير المفسرين له.

تلته ثلاث دراسات في موضوع الاجتهاد والتجديد، تناولت الأولى الاجتهاد الفقهي في عصر الخلافة الراشدة، لرصد المنهج الذي صار عليه الصحب الكرام في الاجتهاد والفتوى، وصيغه وأساليبه، مع تناول بعض النوازل التي نزلت بهم في ذلك العصر. وتناولت الثانية منطلقات في فقه الاجتهاد والتجديد، مستحضرة ما أصاب هذه الأمة من الوهن والجمود والتقليد؛ الذي أدى بها إلى التخلف عن دورها المنشود، ومن ثم اقتراح عدة منطلقات للتخلص من وضعها الراهن. أما الدراسة الثالثة فقد انصبت حول موضوع التجديد عند طه جابر العلواني، وإسهامه في بناء منهجية استثمار العلوم الإنسانية الحديثة في تنزيل الأحكام الشرعية.

كما كان لعوم القرآن أيضا حظها من الدراسات، التي همت الرسم والمصطلح القرآني، وأثر السيرة النبوية في بيان علوم القرآن. يتوسط الحقلين (الاجتهاد والتجديد، وعلوم القرآن) مقال اهتم بماهية العقل ومكانته في الإسلام، لتفنيد دعوى تخلف العقل المسلم عما وصل إليه العقل الغربي الآن؛ التي اتخذها بعض المستشرقين والمشككين تكأة لنيل مآربهم. ثم الختم بقراءة في كتاب الشيخ القرضاوي الموسوم ب"دور القيم والأخلاق في الاقتصاد".

والمجلة إذ تتشرف بهذا العدد الثاني الذي تضعه بين يدي القراء والباحثين فإنها تأمل أن تلبي جزءا من تطلعاتهم العلمية والمعرفية، وأن يستمر عطاؤها العلمي وإشعاعها الثقافي من خلال أعداد أخرى قادمة إن شاء الله تعالى، تراهن فيها على الإسهامات الجادة من أقلام البحثة المتميزة؛ التي خبرت نوازل البحث العلمي ومشكلاته.

د. محمد ابجطيط / رئيس هيئة تحرير المجلة

ملف العدد

علم الحديث مسارات النشأة وإشكالات التطور

د. أشرف مرادي
دكتوراه في الحديث وعلومه
أستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس – المملكة المغربية.

د. محمد الأطرش
دكتوراه: علوم الحديث ومناهج التدريس
أستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس – المملكة المغربية.

المقدمة:

حمدُ الله خيـــرُ ما يُجْتَلَبُ عند اشْتراع الكلام، وهو تقدمةُ التّقدمةِ ومِسْكُ الختام. وزكاؤه ونماؤه ووفاؤه: التصليةُ الممتنة الصّلات على نبـــي الرحمة المهداة، صلاةً تتصل ولا تنفصل، وتُقيمُ ولا تريم.

وبعد: فإن الناظر في تاريخ تدوين علم الحديث، والمتتبع لنشـأته وتطوره، والمراحل التـــي قطعها حتى اكتملت مباحثه وقواعده، يلحظ تنوعا في المناهج التـــي سلكها أئمته في التدوين، واختلافا في طرقهم وفي تقرير قواعده، وإرسـاء مباحثه، فمن مؤصل مقعد لمصـطلحاته، ومن جامع مستوعب لها، ومن منتقد ومستدرك ما فات المتقدمين منـها، وهذا التنوع ليس من باب التـــرف في التصـنيف، ولا من باب الفراغ المعرفي الذي يبحث العلماء عن سـده بأي وسـيلة كانت، بل إن طبيعة تأسيس العلوم كلها تقتضي تراكما علميا، وتطورا تاريخيا يسـهم في نضج العلم، واستتمام مباحثه، واكتمال أصوله حتى تكون خدمته لنصوص الوحي خدمة سليمة، يصح بها تعبد المكلفين.

كما أن الناظر في نشأة العلوم الشرعية بصفة عامة، والمتتبع لتطورها التاريخي، يلحظ أن العلم لا تتشـكل مصـطلحاته، ولا ترتقي مباحثه في سـلم النضج والاكتمال خارج الإشـكالات المســهمة في تطوره، وهذا ينبيك أن العوائق الابســتمولوجية التـــي يمر بها العلم تؤثر غاية التأثير في بروز مصطلحاته، وارتسام مباحثه، واستتمام قواعده ومنـهاجه؛ بل إن الباحثين في نظرية المعرفة[1] يجعلون العوائق المرتبطة بالعلم شرطا في تقدمه، فلا حديث عن نضج

(1)- ينظر: الحسـان شـهيد، علوم الوحي وفلسـفة العلم، سـؤال الاتصـال والانفصـال، مجلة نماء، العدد 2، مركز نماء، 2017م، ص202. وينظر: الحسـن حما وعمر مزواضي، الإبسـتمولوجيا وإسـلامية المعرفة: مقاربات في المنهج، مركز نماء، ط 1، 2019م، ص7.

العلم، واكتمال نسقه المصطلحي، خارج الإشكالات التي يواجهها.

إن هذا الأمر بقدر ما يعد مسلمة علمية في دراسة تاريخ نشأة العلوم وتطورها، بقدر ما يغفل عنه في مقاربة تفسير وتحليل ما استقر عند متأخري التدوين؛ إذ تجد من يهجم على درس قضايا العلم ومباحثه، غافلا عن الإشكالات الكبرى، وكذا السياق التاريخي الذي أسهم في ظهورها، ومن ثم فإن الكثير من الرواسب المعرفية تظل معلقة بسبب الجهل بهذا الأمر، وإن تم اقتحامها بمعزل عن استصحابها، أدى ذلك إلى تفسيرات مجانبة للعلمية والموضوعية.

إن علم الحديث لا يشذ عن هذه القاعدة، باعتباره من أهم العلوم التي حفظت مصدرا من مصادر التشريع، في شقه التوثيقي والنقلي؛ إذ إن الإشكال الرئيس الذي أسهم في تشكل قواعد هذا العلم ومصطلحاته، هو **الإشكال التوثيقي**، الذي ارتبط أصالة بحفظ النص النبوي، إلا أنه لم يأخذ منحى واحدا في سياق تطور علوم الحديث؛ بل ظل يرتقي بحسب المراحل التي يمر منها، وبطبيعة الإشكالات ودرجة تأثيرها، مما كانت له انعكاسات بالتبع في تشكل نسقه المصطلحي، وانتقاله من مرتبة المفهومية إلى منزلة الضبط والتقعيد. فظل يرتقي في سلم النضج والاكتمال بحسب المراحل التاريخية التي يمر منها، وبعمق الإشكالات التي أسهمت في بروزه، حتى اكتمل نسيجه المصطلحي، واستقرت مناهجه النقدية؛ إذ إن "مصطلحات الحديث كانت في نشوئها وتطورها مواكبة لحركة تدوين السنة. لذلك فإن أي علامة من علامات انتعاش وارتقاء حركة التدوين، يدل ذلك طردا على ظهور مصطلحات تخدم السنة، واستقرار مدلولاتها"[1].

فالمصطلح الحديثي ظل يرتقي في سلم الضبط والتقعيد عبر السيرورة التاريخية التي يقطعها، وينتقل من المفاهيم البسيطة إلى المفاهيم المركبة بحسب طبيعة الإشكالات والقضايا التي يواجهها، وهذا الأمر هو الذي يفسر لنا درجة الاكتناز الدلالي للمصطلح وسعته، فبعضها أوسع دلالة من الآخر، وبه يظهر أثر السياق التاريخي والتراكم المعرفي في تشكل بنيته المصطلح الحديثي، ونقله من طور إلى آخر، من المفاهيم الكلية ذات المعاني البسيطة إلى المفاهيم الجزئية التي تعد أكثر خصوصية للمصطلحات.

والشق الثاني الذي أسهم في استتمام لبنات العلوم الشرعية، - ومنها علم الحديث - الانزياح عن المقاصد والوظائف التي تأسست لخدمتها، وهو ما أدى إلى انبثاق جملة من الإشكالات المولدة، التي لم ترتبط بنشأة علوم الحديث أصالة، وإنما عرفت طريقها إليه عبر

(1)- الشريف حاتم العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة، الرياض، ط1، 1996م، ص37.

السيرورة التاريخية التي ارتقى فيها نحو النضج والاكتمال؛ فمتى انثلمت عرى هذه الوظائف، أو أصيبت بعدوى الوظائف الأجنبية عنه، بادر أهل ذلك الفن إلى جبره، وتداركه بتأسيس مبحث أو مباحث تعيد للعلم قدرته على الاستمرار في تحقيق وظائفه التي نشأ لتحقيقها.

وفي هذا السياق يؤكد الدكتور أسامة السيد على أن "الأئمة والعلماء والجماعة كانوا ينظرون كل حين فيما يطرأ على العلوم، وطريقة دراستها، وكيفية استعمالها في مقصودها، فإن وجدوا أن النمط العريق الذي جرت العلوم على وفقه، وحققت به مقصودها، لم يزل ساريا ومضطردا في صناعة العلماء وتخريجهم، فبها. وإن وجدوا أنه قد طرأ خلل في ذلك، وخفيت على أجيالهم وأهل زمانهم مقدمات ومقاصد لتلك العلوم، فإنهم حينئذ يجتهدون في تطييب ذلك الخلل بابتكار علم، أو طائفة من العلوم، أو باب من الأبواب، أو إضافة مقدمات، ينجبر بها الخلل، فتتولد من جراء ذلك علوم جديدة، أو يتسع مجال النظر والقول في باب من الأبواب"[1].

وقد تضمن كلامه هذا أمرا في غاية الأهمية، وهو أن الضابط الموجه لاستتمام لبنات العلوم، وابتكار مباحثه يرجع إلى أمرين اثنين:

أولا: الانزياح عن المقاصد الأصلية، والوظائف المحددة لدوائر اشتغال العلماء، فمتى خرج العلم عن وظيفته، وتطلع إلى استمداد ما لا يجري على أصوله بما يعود بالبطلان على مباحثه الصلبية، احتاج العلماء إلى جبر هذا الخلل بابتكار ما به يستأنف عطاءه الوظيفي.

ثانيا: يرجع إلى مناهج صناعة العلماء، والذي يعبر عنه بمناهج تدريس علوم الشريعة، وهذا ملمح في غاية الأهمية، ينبي أن مقاصد التأليف لا ترجع دائما إلى جانب الإشكالات المتعلقة بالعلم، أو انزياحه عن وظائفه، وخروجه عن مقاصده المؤطرة؛ بل يرجع أيضا إلى ضمور الملكات، وضعف المناهج الموصلة إلى الحذق في العلم والاستيلاء عليه، فيحتاج أهل ذلك الفن إلى ابتكار ما يقدح المهارات التي يقوى من خلالها طلابه على الارتياض في مجاري أنظار ومناهج أيمة ذلك العلم، ومن سرح نظره في مقدمات كتب علم المصطلح، وأردف ذلك بالبحث في أسباب تأليفها، والمقاصد التي حفزت همم مصنفيها ألفى هذا الأمر ظاهرا جليا.

وما يميز علوم الحديث؛ بل علوم الشريعة كلها أنها صناعات ظهرت عند ضمور الملكات، فعلوم الشريعة زمن الوحي مثلت نسقا جامعا لا يفصل بين العقيدة، والفقه، والأصول، واللغة والحديث، فلما ضعفت السليقة، وضمرت الملكات، احتاجت الأمة إلى قوانين ضابطة،

(1)- أسامة السيد محمود الأزهري، مشكاة الأصوليين والفقهاء، دار الفقيه، القاهرة، (د.ط.ت)، ص54.

ومناهج كاشـــفة عن حقيقة العلم. وإذا انتقل العلم من الملكة إلى الصـــناعة دل ذلك على تشـعب مباحثه، "وكلما كانت العلوم أكثر تشـعبا، والناظرون فيها مضـطرون في الوقوف عليها إلى أمور لم يضـــطر إليها من تقدمهم؛ كانت الحاجة فيها إلى قوانين تحوط أذهانهم عند النظر فيها أكثر"[1].

ومن هنا نلحظ أن العلوم في الصـدر الأول ملكات انتقلت إلى صـناعات، وعند المتأخرين صـــناعات تُرقي إلى الملكات، فمع "مرور الأزمنة وتعاقب الأجيال ظهرت على الســـطح ثغرات علمية استدعت سدها بإحالة العلوم التـــي كانت في العهد الأول ملكات لتكون صناعات"[2]، ومن ثم كان طالب الملكة في علوم الحديث، ملزما أن يقدم بين يدي ذلك إتقان الجانب الصناعي فيه، فيـــردد مسائله، ويمعن درس مباحثه، ويتشرب مناهج أربابه؛ حتى يصيـــر له هيئة راسخة، وقوة نفسية، ومتى صار العلم بضعة منه فقد ولج باب الملكة.

إن الوقوف على الإشـكالات التـــي أسـهمت في انبثاق علوم الحديث، وأثرت في اسـتتمام نسـقه المصـطلحي، يقتضـي تتبعا تاريخيا لحركة تطورها، ووقوفا عند أهم المحطات التـــي أســـهمت في توليد مباحثه، وتخليق مناهجه، ولا يطمع التائق إلى نوال فهم ما اســـتقر عند متأخري التدوين، واستيعاب القضايا الواردة فيها؛ ما لم يضع يده على أهم المراحل التاريخية التي مرت منها علوم الحديث، وما لم يقف عند أبرز الإشكالات التي ارتبطت بنشأته وتطوره، فالتأريخ الابســـتمولوجي للعلم يمثل أهم مدخل يســـتطيع الطالب أن يتعرف على العلم من خلالها، حيث يقف على ســـيرورته كيف نشـــأ؟ وكيف تطور؟ وكيف آل؟ مما يعطيه تصـــورا دقيقا عن ملامح تشـكل قواعده ومصـطلحاته ومناهجه، وبقدر الإلمام بهذا التأريخ الابسـتيمي يكون التصـــور للعلم صـحيحا عند الطالب، وكلما نقص هذا التصـــور نقص إحكام الطالب للعلم المدروس.

****

(1)- أبو الوليد محمد بن رشـــد، الضـــروري في أصـــول الفقه، تحقيق: جمال الدين العلوي، دار الغرب الإســـلامي، بيروت، ط2، 2012م، ص35.

(2)- مشاري بن سعد الشتري، ارتياض العلوم، مركز البيان للبحوث والدراسات، ط2، 2015م، ص78.

المبحث الأول: الإرهاصات الأولى لنشأة المصطلح الحديثي

لقد كان الصحابة زمن النبي ﷺ يمارسون قواعد النقد عمليا، حيث تثبتوا في سماع الأخبار، وطلبوا الشاهد على سماع الراوي، وتشددوا في النقل، كل ذلك احتياطا منهم لحديث رسول الله ﷺ، ومهابة التقول عليه، ودخول ما ليس منه فيه، وإن كانوا أهل حفظ وضبط، إلا أن وصية رسول الله ﷺ في التحذير من التقول عليه، والكذب والافتراء عليه، جعلتهم يتهيبون التحديث، ويود أحدهم لو أن غيره كفاه ذلك[1]؛ فمنهم من امتنع، ومنهم من احتاط، ومنهم من أقل، والمكثرون من التحديث زمن النبي ﷺ قلة؛ كأبي هريرة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعائشة رضي الله عنها. وهناك دافع آخر جعلهم يقلون من التحديث، وهو خشية خلط القرآن الكريم بغيره، ومخافة الانشغال بالأحاديث عنه، ولكن العامل المهم الذي حذا بالصحابة إلى تقليل الرواية، - خاصة منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه- هو وضع معالم منهج التثبت، وبيان أن التحديث عن رسول الله ﷺ شديد، وأنه ليس كل أحد أهل أن يعزو إليه ، وعمر لم يكن يتهم إخوانه من الصحابة في عدالتهم، ولكنه ملهم كان يعلم أن مآل الأمة بعد وفاة النبي ﷺ سيؤول إلى كثرة التقول، والافتراء والدس ونسبة ما ليس من سنته ﷺ.

قال ابن حبان: "فعمد عمر إلى الثقات المتقنين الذين شهدوا الوحي والتنزيل فأنكر عليهم كثرة الرواية عن النبي ﷺ؛ لئلا يجترئ من بعدهم ممن ليس في الإسلام محله كمحلهم فيكثروا الرواية فينزلوا فيها أو يتقول متعمدا عليه ﷺ لنوال الدنيا، وتبع عمر عليه عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليهما باستحلاف من يحدثه عن رسول الله ﷺ وإن كانوا ثقات مأمونين؛ ليعلم بهم توقي الكذب على رسول الله ﷺ فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله عز وجل فيه، وقد كان عمر يطلب البينة من الصحابي على ما يرويه عن رسول الله ؛ مخافة الكذب عليه؛ لئلا يجيء من بعد الصحابة فيروي عن النبي ما لم يقله"[2].

من خلال هذا النص يتبين أن عمر رضي الله عنه حمله الإقلال من الحديث عن رسول الله ﷺ، وطلب البينة على من كانت له حاجة في نشره، توقيه إدخال ما ليس من حديثه ﷺ، وليرتدع من بعد الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها؛ لأنه إذا رأى الصحابي المشهور

---

(1)- قال ابن أبي ليلى: "أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ، فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفتي إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا". عبد الله بن المبارك، الزهد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط.ت)، ص58.

(2)- أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين، تحقيق: محمد الصومعي البيضاني، دار الاستقامة، مصر، ط1، 2012م، ص120.

الديّن الحافظ قد شُـــدد عليه في النقل، فغيـــره من باب أولى، وقد اســـتفاض الخطيب البغدادي في التعليق على هذا النص في شرف أصحاب الحديث[1].

وبـهذا يتضـح أن عصر الصـحابة تميـز بالعدالة التـي لم تعرف شائبة بدعة عقدية، ولا انتحال مذهب يطعن في صـفائـــها، بل زكاهم الله تعالى، وزكاهم رسـول الله ﷺ، تزكية تخرس ألسنة كل متطاول قادح في عدالتهم، متطاول على جرحها، فالشق الثاني إذن لعلوم الحديث - في هذه المرحلة - المتمثل في العدالة لم يشكل عائقا في نقل الأحاديث وتداولها في هذه المرحلة.

قـال ابن تيمية: "ولما كان أصـحـابه أعلم النـاس بدينه، وأطوعهم لـه، لم يظهر فيهم من البدع ما ظهر فيمن بعدهم؛ فلا يعرف من الصـحـابة من كان يتعمد الكذب على رســول الله ﷺ، وإن كان فيهم من له ذنوب؛ لكن هذا الباب مما عصـــمهم الله فيه من تعمد الكذب على نبيهم، وكذلك البدع الظاهرة المشـــهورة من بدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة لم يعرف عن أحد من الصحابة شيء من ذلك"[2].

ولكن تصرف الصحابة خاصة عمر رضي الله عنه، تنبـي أن هذا الحال لن يستمر طويلا، لمعرفتهم التامة، وتصـديقهم الجازم بما سـتؤول إليه الأوضـاع بعد وفاته، وأقصـد الأحاديث التي ذكرها النبي ﷺ في وفاة عثمان رضي الله عنه (ت35هـ).

إذن؛ فمختلف ما تثبتوا فيه من الأحاديث، لم يتعلق بعدالة الناقل؛ بل بحفظه، وذلك إيمانا منهم أن الضبط ملكة تزيد وتنقص، بعضهم وهبه الله سبحانه وتعالى قدرة على أداء ما تحمله دون زيادة أو نقص، وبعضهم قد تضعف عنده هذه الملكة. فالصحابة عندما تثبتوا في الأخبار استحضروا الطبيعة البشرية، والعوارض التي تحصل للناقل، فاحتياطا منهم لدخول ما ليس من حديث النبي ﷺ، حذا بهم ذلك إلى طلب الشاهد، والاستحلاف، وطلب البينة.

لم ينته عصر خلافة عمر إلا وقد انتشرت سنة التثبت، واستفاض بين الصحابة تداول منهج أبي بكر وعمر في الاحتياط في النقل، والتشـــدد في الرواية، وطلب الشـــاهد العاضـــد لما ينسب إلى رسول الله ﷺ، فكان أبو بكر وعمر من أوائل من سن هذه السنة للمحدثين.

---

(1)- أبو بكر الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، (د.ت.ط)، ص91.

(2)- أبو العباس أحمد ابن تيمية، الرد على الإخنائية، تحقيق: أحمد العنزي، دار الخراز، جدة، ط1، 2000م، ص287.

قال الحافظ الذهبي: "وكان أبو بكر أول من احتاط في قبول الأخبار"[1]. وقال: في عمر: "وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل"[2].

بهذا العرض المختصر تبين لنا أن المنهج النقدي في شقه الثاني؛ أي المتعلق بالضبط والأداء، بدأت معالمه الأولى، مع الصحابة رضي الله عنهم؛ ولكن إلى أي حد سيستمر هذا المعلم النقدي في نقل الأخبار مع خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه؟ وهل سيطال جوانب أخرى، يكون له أثرها في تطور هذا المنهج النقدي، وظهور مصطلحات حديثية جديدة؟

المبحث الثاني: حادثة الفتنة و أثرها في الحديث وعلومه

ما من شك أن فتنة مقتل عثمان (ت35هـ) وعلي (ت40ه) رضي الله عنهما، شكلت منعطفا جديدا في تاريخ علم الحديث، وأحدث ثلمة في حصن الإسلام، وأسهمت في ظهور الفرق والمذاهب العقدية التي أثرت بشكل كبير في انبثاق مصطلحات حديثية جديدة؛ بل في ظهور شق كبير من علوم الحديث، وهو علم الجرح والتعديل. ففي هذه المرحلة بدأ البحث في أحوال الناقلين وعدالتهم، والتشدد في الأخذ عنهم، والاحتياط في قبول كل ما ينسب إلى رسول الله ﷺ، والعناية باتصال المروي إلى قائله. وهذا يدلك أن العامل السياسي المرتبط بحادثة الفتنة كان له أثره في مسار علوم الحديث؛ لكن ينبغي التنبيه على أمر مهم، وهو أن العامل السياسي واحد من الأسباب التي أسهمت في ظهور علم الجرح والتعديل، وليس هو العامل الوحيد؛ إذ إن هناك عوامل أخرى كان لها أثرها في انبثاق مصطلحات الجرح والتعديل؛ كالعامل العقدي مثلا.

إن هذه العوامل وغيرها لا شك أن تظهر آثارها في استتمام المنهج النقدي عند المحدثين، وظهور مصطلحات حديثية لم تتداول قبل فتنة مقتل عثمان وعلي رضي الله عنهما؛ فالمنهج الذي ساد زمن أبي بكر وعمر على حياطته، وشدة حرصه على صون حديث رسول الله ﷺ، سيزداد في هذه المرحلة شدة ومبالغة؛ لأن طبيعة المرحلة اقتضت منهجا جديدا في صون السنة من الدخيل والعفين، فأخذ الصحابة في هذه المراحل بأدق القواعد، وأحكم المناهج، وأمتن الأساليب الكفيلة بصد شوائب البدع والكذب، فكان ذلك إيذانا ببداية التفتيش عن الإسناد، والبحث في عدالة الرواة.

---

(1)- شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 11/1.

(2)- الذهبي، تذكرة الحفاظ، 9/1.

وقد أرخ الإمام ابن سيـــرين أولية البحث في الأسـانيد، مرجعا ذلك إلى هذه المرحلة، أي: فتنة مقتل عثمان، فقال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم"[1].

فهذا النص يبيـــن لنا مقياسا جديدا من المقاييس التـــي صارت تعتمد في قبول الحديث ورده في هذه المرحلة، وهو البحث في العدالة، والتفتيش عن الإســناد؛ أما قبل مقتل عثمان "فلم يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها؛ لقرب العصر، وممارسة النقلة، وخبرتهم بهم"[2].

وقد تداول الصـحابة والتابعون في هذه المرحلة جملة من مصـطلحات الجرح والتعديل؛ كالكذب، والوهم، وإن كانت دلالتها ستَعرف توسعا في باقي المراحل، إلا أن الشاهد من سوقها بيان أصول تداولها في هذه المرحلة، وأن إطلاقها أريد به تضعيف الحديث، وبيان وهم ناقله.

ذكر ابن عدي: عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب بنـي إسرائيل ليس صاحب الخضر، فقال: كذب عدو الله، حدثنـي أُبَي بن كعب، أن رسول الله ﷺ، قال: "قام موسى خطيبا في بني إسرائيل فقيل له: يا نبي الله، هل في الناس أحد هو أعلم منك؟" فذكر الحديث بطوله[3].

لقد عُد ابن عباس رضـي الله عنه في هذه المرحلة من أكثـــر الصحابة احتياطا في قبول الأخبار؛ ومن أشـــدهم توقيا في الأخذ بها؛ بل وردت عنه نصـــوص تبين الفارق المنهجي في نقل الأحاديث ونقدها زمن النبي ﷺ وزمن الفتنة. فعنه رضي الله عنه أنه قال: لبشـيـــر بن كعب، وبشـير يحدثه: عد لحديث كذا وكذا، ثم قال: عد لحديث كذا وكذا، فقال له بشـير بن كعب: ما أدري عرفت حديثـي كله وأنكرت ذا، أو أنكرت حديثـي كله وعرفت ذا، قال ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسـول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فأما إذ ركب الناس الصـعب والذلول؛ تركنا الحديث عنه[4].

وفي مقدمة صحيح مسلم: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما

(1)- مقدمة صحيح مسلم، باب: في أن الإسناد من الدين، رقم الحديث: 15.

(2)- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، اعتنى به: مصطفى شيخ محمد، مؤسسة الرسالة، بيـــروت، ط1، 2012م، ص474.

(3)- عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2013م، 167/1.

(4)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 168/1.

نعرف"[1].

فابن عباس رضي الله عنه لصغر سنه، كان أكثر سماعه من الصحابة، ولم يكن ذلك مؤثرا في عزو ما يسمعه إلى النبي ﷺ؛ لأن العدالة لم تكن قادحا يسقط الرواية؛ لكن لما وقعت الفتنة، وذاع الكذب والوضع، لم يأخذ ابن عباس إلا ممن يعرف، وفي هذا إشارة إلى بداية تداول مفهوم المرسل .قال أبو العباس القرطبي: "إن ابن عباس كان في أول مرة يحدث عن الصحابة، ويأخذ عنهم؛ لأن سماعه من رسول الله كان قليلا؛ لصغر سنه، فكان حاله مع الصحابة كما قال، فلما تلاحق التابعون وحدثوا، وظهر له ما يوجب الريبة، لم يأخذ عنهم؛ كما فعل مع بُشَيْر العدوي"[2].

كما سن الصحابة في هذه المرحلة الرحلة في طلب الحديث، والتثبت من المرويات، مثل ما فعل أبو أيوب الأنصاري عندما رحل إلى عقبة بن عامر إلى مصر ليسأله عن حديث سمعه من النبي ﷺ[3].

لقد استمرت آثار الفتنة، محدثة عمقا كبيرا في توسيع المنهج النقدي عند التابعين، وإعمال القواعد والمقاييس الكفيلة بتمييز الرواة عدالة وضبطا، والتفتيش عن الإسناد، والمبالغة في التثبت من سماع الراوي عمن فوقه؛ لأن هذه المرحلة أعلنت فيها بعض الفرق العقدية كذبها وتلبيسها وتدليسها صراحة، وصار الواحد يسقط من فوقه إما وهما أو إيهاما، ولم تعد الوسائط بين الراوي في هذه المرحلة وبين النبي ﷺ قليلة، ولا شك أن الإسناد كلما كثر رجاله، كثرت علله، فاحتيج بالتبع إلى إبداع مقاييس تُضبط بها عوارض الرواة عدالة وضبطا.

وقد أعلن ابن سيرين كلمته التي صارت منهجا عند المحدثين بعده، حيث قال :"إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[4].

---

(1)- مقدمة صحيح مسلم، باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم، رقم الحديث: 15.

(2)- أبو العباس القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1996م، 124/1.

(3)- أبو بكر الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار السلام، القاهرة، ط1، 2017م، ص83-84.

(4)- أبو بكر الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط2، 2013م، 305/1.

ففي هذه المرحلة تكلم في الرجال كل من أبي العالية الرياحي (ت90هـ)، وسعيد بن المسيب (ت94هـ)، وعروة بن الزبير (ت94هـ)، وسعيد بن جبير (ت95هـ)، وأبو صالح ذكوان (ت101هـ)، وعامر الشعبي (ت103هـ)، ومحمد بن سيرين (ت110هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت115هـ)، وعبد الرحمن الأعرج (ت117هـ)، ومالك بن دينار (ت127هـ)[1].

وأرى أنه من المفيد في هذا السياق عرض بعض الشواهد الدالة على توسع التابعين في إعمال المنهج النقدي، والتكلم في الرجال، وتمييز المقبول من المردود، ولكن تجدر الإشارة بدءا إلى أن الأئمة في هذه المرحلة اشتركوا في منهج عام، وهو أن لا يقبل الحديث إلا عن ثقة، مزكى في عدالته، وقد عبر عن هذا المنهج الإمام الشافعي (ت204هـ)، بقوله: "كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاووس، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدا من أهل الحديث يخالف في هذا المذهب"[2].

إن المتأمل في النصوص التي نُقلت عن أيمة هذه المرحلة، يلحظ أنها وضعت الأسس الأولى، والمرتكزات الرئيسة التي استند إليها المحدثون بعدهم؛ إذ إن معظم القواعد المنهجية التي تداولها المحدثون، وجدت أصولها في هذه المرحلة، سواء في قواعد الرواية، أو الجرح والتعديل أو غيرهما، ومن هنا "نشأ أول ما نشأ البحث عن عدالة الرواة وجرحهم، وشاع بينهم وعلى امتداد الساحة الفكرية تبعا لهم مصطلحاتهم في هذا؛ بدءا من عدل، ثقة، مليء، ثبت إلى مبتدع، غير ثقة، غير مأمون، متروك، كذاب؛ وما شابه هذه المصطلحات"[3].

فعن هشام بن عروة (ت146هـ) عن أبيه، قال: "إني لأسمع الحديث فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمع سامع، فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدثه عمن أثق، وأسمعه من الرجل أثق به، قد حدث عمن لا أثق"[4].

فهذا النص وغيره أسس لقاعدة مهمة عند المحدثين، وهي أن قبول الحديث يتوقف على ثقة الراوي، وثقة من فوقه، وأن يكون هذا الثقة قد تحمله عن ثقة إلى أن يصل الحديث إلى قائله، (= عن مثله إلى منتهاه).

---

(1)- ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، دار الرشد، الرياض، ط7، 2015م، 347/1.

(2)- أبو عمر بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: بشار عواد معروف، ومعاذ سمير الخالدي، ومحمد بشار، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2017م، 231/1.

(3)- فاروق حمادة، تدوين السنة في العهد النبوي، وتأملات في المصطلح الحديثي، دار القلم، دمشق، ط1، 2015م، ص78.

(4)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 176/1.

ومن النصوص التي تؤصل للرواية بالمعنى، وأنها تفترق عن الكذب المتعمد، ما ورد عن غيلان بن جرير (ت129هـ)، أنه سأل أبا سعيد، فقال له: يا أبا سعيد، الرجل يحدث بالحديث فلا يحدثه كما سمعه يزيد فيه وينقص؟ فقال الحسن: إنما الكذب على من تعمده[1].

ومن أجل الشواهد وأبينها في التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الموضحة للمنهج الذي ينبغي سلوكه في الكشف عن حال الراوي، ما ورد عن التابعي الكبير أبي العالية (ت 90هـ): "كنت أرحل إلى الرجل مسيرة أيام، فأتفقد صلاته، فإن أجده يحسنها ويقيمها أقمت عليه، وكتبت عنه، وإن أجده يضيعها، رحلت عنه، وقلت: هذا لغير الصلاة أضيع"[2].

كما بدأ تمييز الرواة في هذه المرحلة، وانتقاؤهم بحسب معيار المعرفة لما يؤديه من أحاديث، فقد نقل مالك بن دينار (ت127هـ) عن عبد الله بن يزيد بن هرمز، أنه كان يرى بعض من يطلب الأحاديث، فيقول: "هذا حاطب ليل"[3].

تجدر الإشارة إلى أن مظاهر التدليس، قد بدأت بوادرها الأولى في هذه المرحلة، ولكنها لم تعرف توسعا إلا عند صغار التابعين، أما كبارهم الذين لزموا الصحابة، وسمعوا وتحملوا عنهم، فقد كان قليل الانتشار بينهم، ولم يعد قادحا في عدالة فاعله؛ ولكنه يتوقف في الاحتجاج به حتى يثبت سماع من فوقه، فمن هؤلاء عطاء. وقد أورد الحافظ ابن حجر ما يدل على تدليسه، فقال: "روى الأثرم عن أحمد ما يدل على أن كان يدلس، فقال -في قصة طويلة-: ورواية عطاء عن عائشة لا يُحتج بها، إلا أن يقول: سمعت"[4].

وممن عرف أيضا بالتدليس في هذه المرحلة مجاهد بن جبر (ت102هـ)؛ بل كان مكثرا منه، فقد قال فيه الإمام الترمذي: "كان معلوم التدليس، فعنعنته لا تفيد الوصل، ووقوع الواسطة بينه وبين ابن عباس"[5].

إن هذه النصوص تدل على أن التدليس بدأت بوادره الأولى مع هذه الطبقة؛ إلا أنه سيعرف توسعا في طبقة صغار التابعين، الذين كان جل سماعهم من كبار التابعين، من

---

(1)- نفس المصدر، 176/1.

(2)- نفس المصدر، 178/1.

(3)- نفس المصدر، 179/1.

(4)- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، 203/7.

(5)- نفس المصدر، 44/10.

هؤلاء: عمر بن دينار (ت126هـ)، وعبد الله بن أبي نجيح (ت131هـ)، وأبو الزبير المكي (ت128هـ).

نقل الحافظ ابن حجر أن "الإمام الترمذي، قال: قال البخاري: لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميت. قلت: [أي ابن حجر]: ومقتضى ذلك أن يكون مدلسا"[1].

وقد ذكر ضمن المدلسين المكثرين في هذه المرحلة عبد الله ابن أبي نجيح (ت131هـ): فعبد الله بن أبي نجيح المكي المفسر، أكثر عن مجاهد، وكان يدلس عنه. وصفه بذلك النسائي[2].

واستمر أئمة هذه المرحلة على هذا النهج في حفظ السنة وصيانتها من الدخيل، والمبالغة في الاحتياط، والشدة في الأخذ عن كل راو لحديثه ﷺ، ومعلوم أن هذه المرحلة تميزت بنقل السنة شفهيا، حيث تداولها الصحابة والتابعون بما استقر في صدورهم، ولم يكن الاعتناء بالكتابة والتوثيق يشكل عائقا في حفظ السنة؛ لأن الصحابة والتابعين أرباب ملكة الحفظ والإتقان؛ لذلك لم تكن الكتابة منهجا طرديا في هذه المرحلة، وإنما كتب من احتاج إلى ذلك، إما لقلة ضبطه أو لغير ذلك، الشاهد أنه مع زوال علة النهي عن الكتابة، استمر الاعتماد على المحفوظ في الصدور، إلى عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله، الذي بدأ معه التدوين الرسمي، وفي هذه المرحلة ستعرف الأمة مرحلة جديدة في حفظ السنة، وعهدا جديدا في جمعها، ستظهر متجلياته بالتبع على المنهج النقدي، وتكثيف النسيج المصطلحي، وظهور مباحث جديدة، تواكب إشكالات المرحلة الجديدة.

روى الإمام البخاري (ت256هـ) في صحيحه أن عمر بن عبد العزيز (ت101هـ) كتب إلى أبي بكر بن حزم (ت135هـ): "انظر ما كان من حديث رسول الله فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم"[3].

لقد عرفت السنة طورا جديدا في هذه المرحلة، حيث انتقلت من الرواية الشفهية إلى التدوين الرسمي، وكلام الخليفة عمر بن عبد العزيز يشعر أن هذه المرحلة عرفت إشكالا

(1)- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1986م، 916/2.

(2)- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1983م، 39.

(3)- رواه البخاري في الجامع الصحيح معلقا، كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم؟

جديدا ارتبط بحفظ السنة وتوثيقها من الضياع، وخشية موت الحفظة الذين تحملوا حديث رسول الله ﷺ، فيضيع بالتبع ما تحملوه، وفي ذلك ضياع للسنة.

قال الحافظ ابن حجر: "يستفاد منه، [أي: من كلام عمر بن عبد العزيز] ابتداء تدوين الحديث النبوي، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلما خاف عمر بن عبد العزيز- وكان على رأس المائة الأولى- من ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه ضبطا له وإبقاء"[1].

لقد شهدت هذه المرحلة كبار الحفاظ، وأيمة النقد الذين استفرغوا الجهود، وبذلوا مهج النفس في حفظ السنة، وتمييز مقبولها من مردودها، ومن جلة هؤلاء محمد بن شهاب الزهري، الذي أجمعت كلمة العلماء على جلالته في الحديث، وسعة حفظه، ودقة مروياته، وشدة انتقائه.

قال أبو حاتم ابن حبان البُسْتي: "ثم أخذ عنهم العلم، وتتبع الطرق وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن بعدهم، ومنهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظا، وأوسعهم حفظا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة: الزهري"[2].

نخلص من خلال النصوص السابقة إلى أن المعايير العامة لقبول الحديث ورده، وكذا القواعد والمقاييس النقدية، تبلورت معالمها في هذه المرحلة، حيث تداول أيمة هذا العصر عددا كبيرا من المفاهيم الحديثية، التي ستعرف ضبطا اصطلاحيا فيما بعد، وتدقيقا دلاليا، كما نلحظ أمرا في غاية الأهمية، يؤكد المقدمة التي انطلقنا منها، وجعلناها أساسا نبني عليه ما يحرر في هذا البحث، وهي أن علوم الحديث تتطور بتطور الإشكالات، وأن المصطلح ينمو ويرتقي من خلال العوارض التاريخية التي يواجهها، فلذلك كان ارتقاء المصطلح الحديثي من المستوى المفاهيمي إلى المستوى الاصطلاحي مواكبا لتطور السنة، ومسايرا للإشكالات التي واجهتها إن على مستوى التوثيق، أو على مستوى النقد، فالمصطلحات الحديثية كانت في نشوئها وتطورها "مواكبة لحركة تدوين السنة، ولذلك فإن أي علامة من علامات انتعاش

(1)- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط4، 2011م، 17/1.

(2)- أبو حاتم محمد بن حبان البستي، مقدمة المجروحين من المحدثين، دراسة وتحقيق: محمد الصومعي البيضاني، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 2012م، ص124.

وارتقاء حركة التدوين، يدل ذلك – طردا – على ظهور مصطلحات تخدم السنة واستقرار مدلولاتها"[1].

المبحث الثالث: علوم الحديث في عصر أتباع التابعين

تعد مرحلة أتباع التابعين من أبرز المحطات المسهمة في استتمام النسق المصطلحي الحديثي، وتوسيع قواعد الرواية، وتطوير المنهج النقدي، الذي استطاع مجاراة إشكالات المرحلة، وحفظ السنة على المستوى التوثيقي، وعلى المستوى النقدي. إن الناظر في هذه المرحلة يخرج بنتيجة مفادها أن الكثير من المصطلحات، وأصول النقد الحديثي، اكتملت مع علماء هذا العصر، والذي يشهد لصحة هذه النتيجة مبادرة الإمام الشافعي إلى التأصيل والتنظير لقواعد علوم الحديث، وهذا ينبي أن المصطلح الحديثي، قد حقق نضجا كبيرا، وقطع أشواطا من حيث اكتنازه الدلالي، مما حذا بالإمام الشافعي إلى وضع أصوله.

ففي هذا المرحلة تداول العلماء جل المصطلحات التي ستعرف طريقها إلى التأصيل والتقعيد، فقل أن تجد "مصطلحا من مصطلحات الحديث، إلا وقد تداوله العلماء من أهل هذا العصر، ودار على ألسنتهم، في التعبير عن أحوال الرواية المختلفة، وعن مراتب الرواة قبولا وردا"[2]. وما من شك أن هذا النمو المصطلحي يعبر بالتبع عن نمو الرواية والتوسع فيها؛ إذ إن هذه المرحلة عرفت توسعا في التصنيف والجمع، على اختلاف في طريقة التأليف، بين موطآت، ومجامع، وسنن، ومسانيد ... منهم: الإمام مالك (ت179هـ)، وشعبة (ت160هـ)، وابن جريج (ت150هـ)، والثوري (ت161هـ)، وأبو إسحاق الفزاري (ت188هـ)، وابن أبي ذئب (ت159هـ)، وإسحاق بن يسار (ت151هـ)، هؤلاء الذين ورثوا المنهج النقدي عن التابعين؛ بل توسعوا في إعماله، وإتمام لبناته، التي استطاعوا من خلالها الإبقاء على استمرارية الوظائف التي نشأ هذا العلم لتحقيقها.

قال ابن حبان (ت354هـ): "ثم أخذ عن هؤلاء التابعين مسلك الحديث، وانتقاد الرجال وحفظ السنن، والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين، منهم سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن عمرو

(1)- حاتم العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، ص37.

(2)- نفس المرجع، ص47.

الأوزاعي...، إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم، لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشعبة"[1].

إن هذا التنوع في التصنيف، والتوسع في الجمع والاستقصاء كان كفيلا بحفظ أصول السنة، وصونها من الضياع، وحرسها من الدخيل، الذي حفظ معه بالتبع تعبد الأمة وامتثالها.

المبحث الرابع: أثر الإمام الشافعي في الحديث وعلومه: تأصيلا وفقها

إن الناظر في تاريخ نشأة علم الحديث وتطوره، يجد بداية التأصيل له، ومقدمات التنظير لمباحثه ظهرت مع الإمام الشافعي (ت204هـ)، حيث أورد في رسالته الكثير من المصطلحات والمباحث الحديثية التي تلقفها المحدثون من بعده مسلمة، وخاصة شروط الصحيح الخمسة، التي تداولتها المصنفات الحديثية كما صاغها الإمام الشافعي، ولم يضيفوا على شروطه قيودا أخرى، ومما يلحظه القارئ لكتب المصطلح، أنه لا يجد ذكرا لأولية الإمام الشافعي، وسبقه الزمني في ذكر هذه المباحث، حيث درجت جل المصنفات على أولية الإمام الرامهرمزي (ت360هـ) في التصنيف في علوم الحديث، علما أن معظم المباحث الواردة في المحدث الفاصل، راجعة في مجملها إلى صيغ التحمل والأداء، وآداب الشيخ والطالب، أما باقي الأنواع التي بنيت عليها علوم الحديث، فإرهاصاتها الأولى بدأت مع الإمام الشافعي.

والأنواع الحديثية التي تعرض لها الإمام الشافعي هي:

- القول فيما يعتبر لقبول الأخبار.
- القول في الوجوه التي يرد بها خبر الواحد.
- القول في صفة العدل المقبول الخبر والشهادة.
- القول في ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه، وتباين أهل الحديث وما يتسدل به على حفظ أحدهم وخلافه.
- القول في ترك الاحتجاج برواية المجهولين.
- القول في زيادات الأخبار.
- القول في التدليس.
- القول في الحديث المرسل.
- القول في الصحابي السنة كذا.

---

(1)- ابن حبان، مقدمة كتاب المجروحين من المحدثين، ص128.

- القول في أن للنبي أحكاما اختص بها عن أمته.
- القول في إقرار النبي وأنه لا يقر باطلا عمل بحضرته.
- القول في مرويات أهل العراق.
- القول في وجوه ما ينسب إلى الأحاديث من اختلاف.
- القول في موقف مما ينسب إلى الأحاديث من اختلاف، ووجوه الترجيح بينها.

قال الشيخ أحمد شاكر (ت1377هـ): "وهذا كتاب الرسالة أول كتاب ألف في أصول الفقه؛ بل هو أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضا"[1]. وقال في موضع آخر: "إن أبواب الكتاب ومسائله، التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمي في آخر الكتاب: هذه المسائل عندي أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل إن المتفقه في علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنه جمع ذلك وصنفه على غير مثال سبق"[2].

إن السبق الزمني للإمام الشافعي (ت204هـ) في صوغ المباحث الحديثية وتأصيلها، ينبي القارئ أن الكثير من المصطلحات الحديثية قد بلغت مرحلة متقدمة من النضج؛ لأن المصطلحات لا تستقر، ولا تعرف طريقها إلى التأصيل إلا بعد قطعها مراحل، وبعد مخاض طويل في التداول المفاهيمي بين أربابه، إلى أن تصير الحاجة ماسة إلى صوغها في قوالب المصطلح، كما أن بحثه لقواعد علوم الحديث ضمن رسالته، إشعار منه بأهميتها في بنية النسق الأصولي؛ إذ إن منزلة السنة التشريعية، اقتضت أن يضع الأصول التي تجعلها صالحة للاحتجاج والاستدلال، ومن هنا فإن بحث أصول الحديث ضمن أصول الفقه، ضرورة اقتضاها التكامل البياني بين أصلي الكتاب والسنة، فهذا النهج في التعامل مع السنة وأصولها، كان الغرض منه "وضع السنة في موضعها الصحيح من الهيكل العام لأصول الشريعة، وبيان مكانها اللائق من بين سائر السنن والأدلة الشرعية، وإبراز نسقها البياني وسيرتها الفقهية، وموقعها في صناعة الفقه، ومدى صلاحيتها لاستثمار الفروع"[3].

---

(1)- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط1، 1940م، ص13.

(2)- نفس المصدر، ص13.

(3)- نجم الدين كريم الزنكي، الصناعة الأصولية بين ثوابت التأسيس وآفاق التجديد، مركز الموطأ للنشر، أبو ظبي، ط1، 2016م، ص113.

إن النظر التكاملي الذي يـــهدف إلى تحقيق مقصـــد البيان، اقتضـــى أن يكرس الإمام الشـــافعي (ت204هـــ) جهوده في إثبات العلاقة الجامعة بين القرآن والســـنة، وبيان رتبتها، ومنزلتها، ودرجة حجيتها مع باقي الأدلة الأخرى؛ ولكن إثبات هذه الأمور اضـطر الإمام الشـافعي إلى وضع الأصـول والقواعد النقدية، التـــي تجعل السـنة مؤهلة إلى تحقيق مقصـد البيان، أو الاستقلال بالتشريع، ومن هنا كان "المقصود من عملية النقد، وصف مكانة الرواية الحديثية بين النسـيج التشـريعي العام، وطريقة العمل بها في النوازل، وبيان ما يجب أن يكون لها من أثر فقهي، أو ردها بسبب غرابتها عن هذا النسيج العام"[1].

إن القواعد التـي أصلها الإمام الشافعي، كانت غايتـها الكبـرى وضع المعاييـر التـي تجعل السـنة صـالحة للاحتجاج من جهة، وصـالحة لخدمة المقصـد البياني، المتمثل في علاقتـــها مع القرآن الكريم، وبيان مكانتها في النسق التشريعي العام من جهة أخرى.

لقد كان لتأصيلات الإمام الشـافعي وتقعيداته، أثر كبيـر في تقريب الهوة بين أهل الحديث وأهل الرأي؛ الذين اسـتقلوا بالكثيـــر من المقاييس في نقد المتون، وخالفوا المحدثين، بل وباقي الأصوليين في جملة من القواعد التي لا تجري على طريقتهم في بناء الفروع على الأصول[2]. ولولا الشـافعي لاسـتمرت المشـاحنات العلمية، والسـجالات الخلافية بين الفريقين. وقد عبـــر الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) عن حدة هذا الخلاف بقوله: "ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعنونا حتى جاء الشـافعي فمزج بيننا"[3]. فعلق القاضي عياض (ت544هـ) على هذا النص بقوله: "يريد أنه تمسـك بصحيح الآثار واسـتعملها، ثم أراهم أن من الرأي ما يحتاج إليه، وتنبني أحكام الشـرع عليه، وأنه قياس على أصولها ومنتزع منـها، وأراهم كيفية انتـزاعه، والتعلق بعللها وتنبيـهاتها،

(1)- نفس المرجع، ص113.

(2)- يقول عبد المجيد التركماني: "فللفقهاء أصـــول في نقد أخبار الآحاد غير أصـــول الحفاظ، وليس في الفقهاء والأصـوليين من يقلد أصـول المحدثين"، عبد المجيد التركماني، دراسـات في أصـول الحديث على منهج الحنفية، ط2، دار ابن كثير، دمشق، 2015م، ص283. وقال الإمام الجصاص، وهو يتحدث عن حديث: ﴿لا نكاح إلا بشاهدين...﴾: "وهذه الأخبار كلها عند أهل الحديث ضعيفة [...] وهي عندنا صحيحة من أكثر الوجوه التـي رويت فيه، وليس طريقة الفقهاء في قبول الأخبار طريقة أصـحاب الحديث، ولا نعلم أحدا من الفقهاء رجع إليهم في قبول الأخبار وردها، ولا اعتبر أصـولهم فيها". أبو بكر الجصـاص، شـرح مختصـر الطحاوي، تحقيق: عصـمت الله عنايت الله محمد وسـائد بكداش ومحمد عبيد الله خان وزينب محمد حســن فلاتة، دار البشـائر الإسـلامية، ودار الســراج، ط1، 2010م، 243/4.

(3)- القاضي عياض بن موسى، ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط2، 1983م، 91/1.

فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع الأصل، وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلا بعد الأصل، وأنه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولا"[1].

إن الإمام الشافعي (ت204هـ) إلى جانب اهتمامه بوضع الأصول التي تقلص من هوة الخلاف المذهبي، وتجميع القواسم المشتركة بينها على مستوى الأصول، كان على وعي تام بأهمية التأصيل لهذه القواعد النقدية في خدمة المقصد البياني والعملي بالسنة؛ إذ إن نقد الأسانيد والمتون، عرف تباينا بين المذاهب الفقهية، واختلافا في إعمال المقاييس النقدية التي توصل إلى صحة العمل بالسنة. فالمالكية يردون الخبر إذ عارض عمل أهل المدينة بشروطه، والحنفية يردون الأحاديث فيما تعم به البلوى. فمع هذا الاختلاف القائم، حاول الإمام الشافعي توحيد هذه المذاهب على أصول حديثية تكون الفيصل في تحرير محل النزاع، والمرجع فيما يعمل به من الأحاديث وما يرد، وقد أشار الشيخ الحجوي الفاسي (ت1376هـ) إلى طرف من هذه النكت بقوله: "فلتلطف الشافعي في انتحال طريقة تجمع الفكر العام، أو فكر الجمهور على الأقل، فأسس أصلا وهو الأخذ بالسنة مهما توفرت شروط الأخذ بها"[2].

لقد كان للإمام الشافعي فضل كبير في تأسيس قواعد الفهم، وأصول الاستنباط، التي دفعت إشكالات تعارض السنة، ونسخها، وبيان درجة دلالتها...إلخ، والمتأمل في نص رسالة الإمام ابن مهدي (ت198هـ)، والجامع للقرائن المحتفة ببواعث رسلها للإمام الشافعي، يترجح لديه أن الإشكال الذي دفعه إلى ذلك أصالة هو الإشكال الفهمي، المتمثل في تعارض نصوص السنة، وبيان قواعد معرفة النسخ.

يقول الدكتور فريد الأنصاري (ت1430هـ): "إن المشكلة التي اعترضت ابن مهدي هي مشكلة فهم بالدرجة الأولى؛ فهم معاني الشريعة مما تعلق بدلالة القرآن، ومشكلة النسخ الراجعة إلى تعارض النصوص في مقتضياتها الدلالية، ثم بالدرجة الثانية قضية الاستدلال، وحجية بعض الأدلة"[3].

ولذلك لا يصح القول: إن الباعث الذي حفز همة الإمام ابن مهدي (ت198هـ) على طلب تأليف الرسالة هو مشكل التأصيل لقواعد الحديث، فهذا مستبعد، تأباه القرائن، ويدفعه سياق طلبه؛ لأن ابن مهدي إمام من أيمة النقد، وعَلم من أعلام الجرح والتعديل، يبعد جدا

(1)- نفس المصدر، 91/1.

(2)- محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م، 472/1.

(3)- فريد بن الحسن الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م، ص140.

أن يكون إشكال التأصيل والتنظير لقواعد علوم الحديث دافعا له إلى طلب تأليف الرسالة؛ إذ لا حاجة له إلى صوغها نظريا؛ لأنه يمارسها تطبيقيا، ويخبرها تدقيقا وتفصيلا.

ثم إن هناك نصا يشهد لصحة هذا الذي ذُكِر، أورده الإمام الحجوي الثعالبي (ت1376هـ)، حيث قال: "لما وجد الشافعي أن الذين رحلوا من المحدثين، واستقصوا السنة وجمعوها من الأقطار؛ كإسحاق، وأحمد، وابن وهب، ونظرائهم؛ اجتمع لديهم منها شيء كثير يعد بمئات الآلاف بعد أن كانت طبقة مالك، وابن عيينة، ونظرائهم لا يجتمع لهم منها إلا الألف والأربعة الآلاف إلى عشرة أو عشرات الألوف؛ لاقتصارهم على سنن بلدهم؛ فوقع التضارب والتعارض بين ظواهر تلك السنة الكثيرة، فاخترع الإمام الشافعي طريقة للجمع والتوفيق، وبيان كيفية استعمال المجتهد لها وقوانين الاستنباط"[1].

إن وفرة الأحاديث المجموعة، وكثرة الأخبار المنقولة، نجم عنه حصول التعارض بينها، فاحتيج إلى الأصول الرافعة، والقواعد الدافعة لهذا الإشكال؛ إذ لا شك أن التعارض مظنة للتوقف عن العمل بالحديث، ولو توسع في التوقف، لتعطل العمل بالكثير من السنن، فيتعطل بالتبع المقصود من الرواية، وهو ضبط تصرفات المكلف، وإخراجه عن داعية الهوى، إلى موافقة مقصد الشارع تعبدا وامتثالا.

لقد كانت للإمام الشافعي الأيادي البيض على المحدثين في الجانب التأصيلي لقواعد علوم الحديث، والتأصيل لقواعد الفهم، وبهما يبلغ المحدث المرتبة العليا، فيجمع بين مقصدين عظيمين: مقصد ضبط الدليل، ومقصد فهم الدليل؛ أي ضبط الدليل، وضبط الدلالة؛ فالأول خص بتصحيح النقل، والثاني بصحة الاستدلال بالنقل، وقد عبر الإمام أحمد (ت241هـ) عن فضل الإمام الشافعي (ت204هـ) في هذا بقوله: "لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث"[2].

المبحث الخامس: عوامل تأخر تدوين أصول الحديث

بعد هذا العرض الموجز لجهود الإمام الشافعي (ت204هـ) في خدمة الحديث النبوي وعلومه، في شقيه التأصيلي، الذي عني بتأسيس القواعد النقدية، والأصول النظرية الكفيلة بجعل السنة دليلا صالحا للاحتجاج، والشق الآخر المتمثل في وضع الأصول التي تضبط فهم

(1)- الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، 473/1.

(2)- تقي الدين المقريزي، المقفى الكبير، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2006م، 202/5.

السنة، وصحة الاستدلال بها، ووضعها في مكانها المناسب لبنية النسق التشريعي العام، إلا أن هنا أمرا يحتاج تأملا ونظرا، وهو بحث العوامل التـــي جعلت المحدثين غير متهممين بالجانب التنظيـــري لأصول علوم الحديث، وقليلي الاعتناء بصوغها صياغة صناعية؛ بل ظلت مباحث هذا العلم ومصـــطلحاته تتداول وتنقل بالمشـــافهة، يأخذها المتأخر عن المتقدم بالتتلمذ والسماع، فيعمد إلى تنزيلها وممارستها عمليا، دون حاجة إلى حصرها في مصنف جامع، إلى أن تنبه الإمام الشافعي إلى ذلك، واستشعر أهميتها، فبادر إلى التأصيل والتقعيد.

إن الجواب عن هذا الإشـكال يتطلب الإحاطة بالسـياق التاريخي الناظم لمقاصـد نشـأة العلوم الشـرعية في هذه المرحلة، ومعرفة الدوافع التـــي يتحول فيها العلم من الملكة إلى الصناعة. فما من شك أن علماء الحديث كانوا أرباب ملكة، ولم تكن الحاجة ماسة في زمانهم إلى وضع هذه القواعد؛ لأن التقعيد يعبـر عن تحول العلم وانتقاله من مرتبة الملكة إلى مرتبة الصناعة. ولما كان علماء الحديث أصحاب ملكة تامة في هذا العلم، لم يواجهوا من الإشكالات المتعلقة بالممارسة النقدية ما يدفعهم إلى تدوين أصولها وقواعدها؛ لأن كل هذا احتيج إليه لما تقاصـرت الهمم، وفترت الرغبة في مجاراة أيمة النقد في مناهجهم، وتقاعس طلاب الحديث عن الرحلة؛ فاحتيج بالتبع إلى وضع كتب تعين طلبة الحديث على فهم واستيعاب مناهج أيمة الحديث ومصطلحاتهم. ومن تأمل مقدمات الكتب التـــي صنفت في المصطلح من زمن الإمام الرامهرمزي (ت360هـ) إلى زمن الحافظ ابن حجر (ت852هـ)، تأكد لديه صحة هذه النتيجة.

يقول الدكتور حمزة المليباري: "لم تكن علوم الحديث في المرحلة الأولى تلك المصـــطلحات التي تحفظ بتعاريفها، وتردد حروفها، دون استيعاب واف لأبعادها ومراميها، وإنما كانت عبارة عن حصـــيلة علمية يتحصـــل عليها المحدث البارع الفطن ثمرة لخبرته الحديثـــية الطويلة، وتتبعه الدؤوب للأسـانيد والمتون، شـرحا ومقارنة، ونتيجة لممارسـته المسـتمرة بجمع الروايات وعرضـــها على الواقع المعروف والمحفوظ، إلى أن تثمر تلك الممارســـات والخبرة في ميـدان الحديث ذوقا حديثيا يهيمن على أحاسـيسـه ويطبع مشـاعره. ومعروف أن علوم الحديث كانت تتجلى عند النقاد في جانبها التطبيقي أكثر منه في جانبها النظري"[1].

لقد كان المقصـد من هذا التقديم تبيان الدوافع التـــي جعلت علماء هذه المرحلة غيـــر مكترثين ولا متهممين بالجانب التنظيري لهذه القواعد، وأن السبب في ذلك يرجع إلى الخلفية الحاكمة، والفلســـفة المؤطرة للعلوم الشـــرعية في هذه المرحلة، والمتمثلة أصـــالة في العناية

(1)- حمزة بن عبد الله المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن حزم، بيروت، ط2، 2003م، ص60-61.

بالجانب العملي، أي لم تكن الحاجة ماسة إلى تجريدها نظريا على شكل قواعد ومصطلحات، فهذا لم يلجأ إليه علماء الحديث إلا عند الضرورة، المتمثلة أصالة في تقريب وتيسير علوم الحديث.

المبحث السادس: علوم الحديث: وإشكالية التقريب والتيسير

لقد سبق بيان عوامل تأخر تدوين علم الحديث إجمالا في المبحث الذي سبق، وذكرنا بأن التقعيد لعلم الحديث في العصور الأولى لم يخلق إشكالا؛ إذ إن الطبيعة العملية لعلم الحديث فرضت أن يباشره الطالب إذا تأهل لذلك، أو بإشراف شيخه إلى أن يصير مقتدرا على مباشرة العملية النقدية، وذا ملكة في التصحيح والتضعيف، إلا أن ذلك لم يستمر في مختلف مراحل تطور علوم الحديث؛ إذ إن انفصال العلوم بعضها عن بعض، وكذا تشعب الرواية، وانتشارها الواسع، وتفرق أئمتها وحملتها في الآفاق والأمصار، جعل التائق إلى نوال المنهج الذي كان عليه المتقدمون أمرا في غاية الصعوبة، ودرك ما كانوا عليه من الجلد والتصبر في الرحلة والسماع أمرا عز وجوده؛ فتقاعست الهمم عن التحصيل، وفترت الرغبة عن الرحلة. وصار الاعتناء بعلوم الحديث شكلا ورسما، لا جوهرا وحقيقة، فكثر الساعون في جمع الإجازات، والتبجح بالأحاديث المسلسلة، والتباهي بجمع الكتب، وغيرها من محسنات علوم الحديث وملحه، التي إذا حصلها الطالب على التمام والكمال، ما صار عشر معشار محدث. فهذه العوامل وغيرها حفزت همم علماء المصطلح على تأليف كتب جامعة لأهم الأصول والقواعد؛ التي تعين الطالب على الإحاطة بمناهج المتقدمين؛ من علماء العلل والجرح والتعديل. واعتبروا هذه المصنفات مداخل للولوج إلى تفاصيل الصناعة، التي ترقيه إن هو استكمل مراحل تكوينه فيه إلى درك الملكة.

وفي هذا السياق لا بد من التنبيه إلى مسألة في غاية الأهمية، مفادها أن علماء المصطلح لم يعتبروا كتبهم مرجعا في كسب قواعد التصحيح والتضعيف، أو مصدرا يؤهل الناظر فيها إلى مباشرة العملية النقدية. فهذا لا يزعمه أحد منهم، ولم يدعه لنفسه؛ بل إن مقدمات كتبهم شاهدة بخلاف هذا؛ إذ اعتبروها منطلقا لطالب الحديث لتكون عونا له على خوض غمرة البحث في كتب العلل، والتخريج، والجرح والتعديل؛ إذ بالارتياض فيها يقوى على مجاراة أئمة هذا الشأن، وبكثرة الممارسة والمذاكرة يرجى له الوصول إلى المنزلة التي وصلوها، فملكة

التصرف[1] في العلم شرطها الرجوع إلى الكتب التي تنقل الطالب من القواعد والمصطلحات النظرية الكلية، إلى اعتبار القرائن والملابسات والحالات الاستثنائية، مع مراعاة العوارض المحتفة بكل حديث على حدة. أما كتب المصطلح؛ فهي كتب تدريسية بالأصالة، تعنى بتقريب وتيسير مناهج المتقدمين من أرباب الملكة الحديثية، وتكسبه التصور الإجمالي عن مناهجهم في النقد، فهي كتب تزود قارئها بملكة التصور[2] لا ملكة التصرف.

ولنأت على جملة من المثل التي تشهد لصحة هذه المعاني؛ إذ بها يعزز ما سيق الكلام لأجله، من ذلك قول الإمام ابن الصلاح (ت643هـ) في مقدمة كتابه معرفة أنواع علم الحديث: "إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن، مفصح عن أصوله وفروعه، شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدث الجهل بها نقصا فاحشا، فهو إن شاء الله جدير أن تقدم العناية به"[3].

ولا يخفى على كل باحث أن المداخل تُعْنى بالأصول الكلية، والقواعد الإجمالية، التي تعين على درك التصور الأولي لمباحث العلم؛ لتكون عونا له على طلب دقائقها وتفصيلاتها، وليس من خصائصها التوسع في ذكر الخلاف، ولا أن تغرق الطالب في لجج القرائن الاستثنائية؛ لأن طلب ذلك متعذر؛ ولأن القرائن والعوارض تابعة لأحوال الرواة وما يعترضهم حالا ومآلا، ومن ذا يقوى على ضبط عوارض وأحوال الرواة في وصف طردي يستصحبه الباحث في كل حديث يعرض له، فإن هذا مما لا يقوى محدث على جمعه في مصنف شرط على نفسه أن يكون مدخلا تقريبيا.

إن الإمام ابن الصلاح (ت643هـ) نفسه صرح بذلك في مطلع كتابه معرفة أنواع علم الحديث، فبعد أن سرد أنواع علوم الحديث وتعدى بها الستين نوعا، استشعر أن حصر أنواعه مما يتعسر حصوله، ويعز نواله، فختمها بتعليل يكشف للقارئ عن خصائص علوم الحديث، وهي البحث في العوارض المحتفة بالرواة ضبطا وعدالة، فقال: "وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث

(1)- القدرة على تطبيق ما اكتسبه الطالب، وتنزيل ما تلقاه من مسائل ومباحث نظرية، والتأهل لتوظيفها في تخريج الأحاديث، والحكم عليها بالصحة أو الضعف، مع بيان أحوال رواتها جرحا وتعديلا، والكشف عن العلل الخفية.

(2)- أقصد بها اكتساب الجانب النظري في علم الحديث، من التعرف على مسائله الكلية، ومباحثه الإجمالية، وما له صلة بجانب الاكتساب.

(3)- ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط22، 2017م، ص255.

وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله، ولكنه نصب من غير أرب"[1].

فهذا نص دقيق الغور، عميق المأخذ يطلع القارئ عن خصيصة من أجل خصائص علوم الحديث؛ إذ بها يفترق عن أصول الفقه، وهي شدة الالتفات إلى التفاصيل الجزئية، أي: عوارض الرواة، دون الأحكام الإجمالية الكلية.

فهذا النص على وجازته يدل بلزومه على أن طلب أحوال الرواة، وما يحتف بهم من عوارض الغفلة، والنسيان، والتلقين...إلخ ليس محله هذا المجموع؛ لأن أحوالهم وصفاتهم لا تحصى، وهو في معرض التقريب والتيسير. وهذان المقصدان، لا يناسبهما التوسع والإغراق في ذكر أحوال الرواة؛ إذ إن درك ذلك في هذا الكتاب نصب من غير أرب، فهو شارح لمهماته، مُجَلٍّ لأصوله، ورافع لمغمضاته ليس إلا. أما التائق إلى نوال ما به يقفو أثر أئمة العلل والجرح والتعديل؛ فلا غنى له عن كثرة الارتياض في المصنفات التي نصبها أربابها لقدح زناد العقل الحديثي[2]؛ ولهذا "كان من كتب في مصطلح الحديث عموما، وفي موضوع القواعد الحديثية خصوصا إنما قصد تقريب علم أصول الحديث للمبتدئين، وأنصاف المختصين"[3].

وهذا الدافع؛ أي دافع التقريب والتيسير، هو الذي حفز همة الإمام الخطيب البغدادي على تأليف كتابه الكفاية إلى معرفة أصول علم الرواية، حيث صدره بمقدمة طويلة بين فيها اندراس علوم الحديث، واقتصار أهل زمانه على جمعه من غير تفقه فيه، ولا نظر في أحوال رواته على ما كان عليه المتقدمون من أئمة الحديث. فقال: "وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كَتْب الأحاديث، والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين، في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرض [...] وقنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها، وعادوا ما جهلوا، وآثروا الدعة، واستلذوا الراحة"[4].

---

(1)- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص11.

(2)- ينظر: أشرف المرادي، أبو عمرو ابن الصلاح ومنهجه في كتابه معرفة أنواع علم الحديث تأليفا وتدريسا، إصدارات مركز مداد للأبحاث والدراسات، المغرب، ط1، سنة: 2024م، ص153-156.

(3)- أحمد البشاشة، التراجم المعلة: دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة بالنظر لأحوال الراوي ومروياته وموقف النقاد منها، ط1، مركز إحسان لدارسات السنة النبوية، جدة، 2017م، ص229.

(4)- الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، 1/83-84.

وله كلام طويل يصف فيه الحال الذي آل إليه وضع طلبة الحديث، اقتصرت منه على محل الشاهد؛ لأبين أن طبيعة الإشكال في هذه المرحلة ارتبط أصالة بالجانب التقريبي لعلوم الحديث، ومحاولة تيسير أصولها للخائض في هذا الفن، لذلك بعد أن سرد مقدمته الطويلة التي شخص فيها هذا الإشكال، أردف ذلك بقوله: "وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه، وتعم فائدته"[1].

فبيّن إذن من هذه الشواهد، أن علوم الحديث في هذا العصر، عرفت منحى مغايرا من حيث مقاصد التأليف عما كانت عليه من قبل، وهو مقصد التقريب والتيسير، وهو مقصد تربوي بالأصالة، أخذ علماء الحديث على عاتقهم مهمة الانبراء له، وتوظيف كل ما يرونه معينا على تحققه وحصوله، من ذكر الأمثلة، وتنويع أساليب التعريف، وعدم الجنوح إلى إخضاع المصطلحات الحديثية إلى تضييقات القوالب المنطقية، واكتفائهم بأي صورة يحصل معها تمييز المصطلح عن غيره، مع النأي عن الإغراق في الخلافات التي تعكر صفو تمام التصور، وكمال الفهم والاستيعاب، إذ المقصود تحقق الفهم.

قال الإمام ابن الصلاح (ت643هـ) في معرض مناقشته حكم العمل بالإجازة والرواية بها، وفي جواز رواية كل مسموعات الشيخ وإن لم يصرح له بإجازة روايتها جميعها عينا، قال: "وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقا كما في القراءة على الشيخ كما سبق، وإنما الغرض حصول الفهم والإفهام"[2].

الخاتمة:

إن البحث في تاريخ نشأة وتطور علوم الحديث والمراحل التي قطعها حتى اكتملت مباحثه وقواعده من أهم القضايا التي ينبغي أن ينصرف إليها جهد الباحثين في الدرس الحديثي، وذلك لتدريب الطالب على النظر في كيفية نشوء وتشكل المفاهيم، والمصطلحات الحديثية، بدل الاقتصار على مجرد الوصف أو التأريخ الذي لا يمكن أن يكشف عن "المعاني اللطيفة الحية، وفهم السياقات الموجهة، والمشكلات العالقة والبحث عن قواعد المنهج، قبل السؤال

(1)- نفس المصدر، 89/1.

(2)- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص153.

الجامد عن المخرج والتحري في النقل [...] وغيـــر ذلك مما يكشـــف عنه تاريخ العلوم من سمات"[1].

كما أن الناظر في نشـــأة العلوم الشـــرعية، والمتتبع لتطورها التاريخي، يلحظ أن العلم لا تتشكل مصطلحاته، ولا ترتقي مباحثه في سلم النضج والاكتمال خارج الإشكالات المسهمة في تطوره، وهذا ينبيك أن العوائق الابستمولوجية التـــي يمر بها العلم تؤثر غاية التأثير في بروز مصطلحاته، وارتسام مباحثه، واستتمام قواعده ومنـهاجه؛ بل إن الباحثين في نظرية المعرفة يجعلون العوائق المرتبطة بالعلم شرطا في تقدمه، فلا حديث عن نضج العلم، واكتمال نسقه المصطلحي، خارج الإشكالات التي يواجهها.

إن هذا الأمر بقدر ما يعد مسـلمة علمية في دراسـة تاريخ نشـأة العلوم وتطورها، بقدر ما يغفل عنه في مقاربة تفســير وتحليل ما اســتقر عند متأخري التدوين؛ إذ تجد من يهجم على درس قضايا العلم ومباحثه، غافلا عن الإشكالات الكبرى، وكذا السياق التاريخي الذي أسهم في ظهورها، ومن ثم فإن الكثيـــر من الرواسب المعرفية تظل معلقة بسبب الجهل بهذا الأمر، وإن تم اقتحامها بمعزل عن استصحابها، أدى ذلك إلى تفسيرات مجانبة للعلمية والموضوعية.

****

(1)- افتتاحية **مجلة الدليل**، مركز ابن البناء المراكشـي للبحوث والدراســات، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد1، 1434هـ، ص6.

فهرس المصادروالمراجع:

- شهيد، الحسان، علوم الوحي وفلسفة العلم، سؤال الاتصال والانفصال، مجلة نماء، العدد 2، مركز نماء، 2017م.
- حما، الحسن، ومزواضي، عمر، الإبستمولوجيا وإسلامية المعرفة: مقاربات في المنهج، مركز نماء، ط 1، 2019م.
- العوني، الشريف حاتم بن عارف، المنهج المقترح لفهم المصطلح، ط1، دار الهجرة، الرياض، 1996م.
- أسامة، السيد محمود الأزهري، مشكاة الأصوليين والفقهاء، دار الفقيه، القاهرة، (د.ط.ت).
- ابن رشد، أبو الوليد محمد، الضروري في أصول الفقه، تحقيق: جمال الدين العلوي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2012م.
- الشتري، مشاري بن سعد، ارتياض العلوم، ط2، مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015م.
- ابن مبارك، عبد الله بن واضح المروزي، الزهد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط.ت).
- ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي، مقدمة المجروحين من المحدثين، تحقيق: محمد الصومعي البيضاني، ط1، دار الاستقامة، القاهرة، 2012م.
- الخطيب، أبو بكر بن ثابت البغدادي، شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، (د.ت.ط).
- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الرد على الإخنائية، تحقيق: أحمد العنزي، ط1، دار الخراز، جدة، 2000م.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، المقدمة، اعتنى به: مصطفى شيخ محمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2012م.
- ابن عدي، عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: مازن السرساوي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2013م.
- القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال، ط1، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، دمشق، 1996م.
- الخطيب، أبو بكر بن ثابت البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، ط1، دار السلام، القاهرة، 2017م.
- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق ماهر الفحل، ط1، دار ابن الجوزي، الرياض، 2013م.
- ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي". تحقيق همام سعيد، ط7، مكتبة الرشد، الرياض، 2015م.

- ابن عبد البر، أبو عمر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: بشار عواد ، ومعاذ سمير الخالدي، ومحمد بشار، ط1، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2017م.
- حمادة، فاروق، تدوين السنة في العهد النبوي، وتأملات في المصطلح الحديثي، ط1، دار القلم، دمشق، 2015م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ.
- المرادي، أشرف بن عبد القادر، أبو عمرو ابن الصلاح ومنهجه في كتابه معرفة أنواع علم الحديث تأليفا وتدريسا، إصدارات مركز مداد للأبحاث والدراسات، المغرب، ط1، سنة: 2024م.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1986م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، ط4، دار طيبة، الرياض، 2011م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم القريوتي، ط1، مكتبة المنار، عمان، 1983م.
- الشافعي، محمد بن إدريس ، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، مكتبة الحلبي، مصر، 1940م.
- الزنكي، نجم الدين كريم، الصناعة الأصولية بين ثوابت التأسيس وآفاق التجديد، ، ط1، مركز الموطأ للنشر، أبو ظبي، 2016م.
- التركماني، عبد المجيد، دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية، ط2، دار ابن كثير، دمشق، 2015م،
- الجصاص، أبو بكر، شرح مختصر الطحاوي، تحقيق: عصمت الله عنايت الله محمد وسائد بكداش ومحمد عبيد الله خان وزينب محمد حسن فلاتة، ط1، دار البشائر الإسلامية، ودار السراج، 2010م.
- عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1983م.
- الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- الأنصاري، فريد بن الحسن، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ط1، دار السلام، القاهرة، 2010م.
- المقريزي، تقي الدين، المقفى الكبير، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006م.
- المليباري، حمزة بن عبد الله، نظرات جديدة في علوم الحديث، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2003م.
- ابن صلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، ط32، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2017م.
- البشاشة، أحمد، التراجم المعلة: دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة بالنظر لأحوال الراوي ومروياته وموقف النقاد منها، ط1، مركز إحسان لدارسات السنة النبوية، جدة، 2017م.

https://www.centremanahil.com
https://www.facebook.com/centremanahil
centremanahil@gmail.com
00212700061860

مركز مناهل للدراسات والأبحاث وإحياء التراث
Centre Manahil d'études et de recherches et de renaissance du patrimoine

ISSN: 3009-5689

الثمن: 60 درهما